تاريخ الإرسال: 2013/01/22 - تاريخ القبول للنشر: 2013/05/20 تاريخ النشر: 2013/06/25

الدلالة الزمنيّة للجملة الشرطية في النّحو العربي

نور الدين قفي

جامعة الجلفة

تعتبر قضية الزمن قضية بالغة الأهمية في النحو العربي ، ذلك أن اللغة بمفرداتها سواء كانت أسماءأو أفعالا ذات علاقة وثيقة بالزمن ، إذ أنها كلها تدور في فلكه ، و لذلك عدت العلاقة بين التراكيب اللغوية و الزمن من المفاهيم الأساسية في النحو العربي دون أن ننسى ما للصيغ و العلاقات السياقية و القرائن الحاليةو المقالية من أثر في تحديده . كل ذلك لأن الفعل في اللغة العربية لا يدل على زمن ثابت توضحه صيغة معينة ؛ فقد تدخل على الفعل المضارع قرائن دالة على الماضي فتجعله ماضيا خالصا ، و قد تدخل عليه قرائن الحاضر فتجعله دالا على الحاضر ، و كذا قد تدخل عليه قرائن تدل على المستقبل فيصير مستقبلا خالصا ، و لا شك في أن الحال نفسه بالنسبة للفعل الماضي الذي يقترن أحيانا ببعض قرائن الزمن فتقلب زمنه مثلما يمكن أن يقترن فعل الأمر بقرائن المضي فتجعل زمنه ماضيا لأن فعل الأمر خارج السياق غير متعين الزمن ؛ و لعل ذلك يؤدي بنا إلى القول بأن النظر في صيغ الأفعال وحدها غير كاف في تحديد أزمنتها . و يمكن أن نحكم لبعض الأسماء المتضمنة للزمن كاسم الفاعل و اسم المفعول و المصدر بما حكمنا به للأفعال .

و قد تفطن النحاة القدامى لذلك ـ و إن ورد حديثهم عن الأزمنة عرضا ـ ، يقول سيبويه: « و أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء و بنيت لما مضى و لما يكون و لم يقع و ما هو كائن لم ينقطع . فأما بناء ما مضى فذهب و سمع و مكث و حمد ، و أما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا اذهب و اقتل و اضرب و مخبرا يقتل و يذهب و يضرب و يقتَل و يذهَب و يضرَب و كذلك بناء ما لم ينقطع و هو كائن .»[1] (سيبويه ، الكتاب ، 1312هـ ، ج1

،ص 2) و يبدو أن سيبويه ـ كما يشير الدكتور إبراهيم السامرائي ـ يقصد بعبارة « أحداث الأسماء « المصادر لأنه يقول معقبا : « و الأحداث نحو الضرب و الحمد «.[2] (إبراهيم السامرائي ، الفعل زمانه و أبنيته ، 1986م ، ص 16) و يرى ابن يعيش أن قوما يرون نقص حد الفعل « كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان « فيحتاج هذا الحد إلى زيادة قيد فيقولون بزمان محصل و يرومون بذلك الفرق بينه و بين المصدر ، و ذلك أن المصدر يدل على زمان ، إذ الحدث لا يكون إلا في زمان ، و لكن زمانه غير متعين .»[3] (ابن يعيش موفق الدين ، شرح المفصل ، د . ت ، ج 2 ، ص 7)

و المتمعن لتعريف سيبويه للفعل واجد أنه يدل على تقسيمين :[4] (علي جابر المنصوري، الدلالة الزمني في الجملة العربية ، 2002 ، ص 31 .)

الأول : لفظي معروف ، و هو تقسيم الأفعال من حيث الصيغة الشكلية إلى ماضٍ و مضارع و أمر .

و الثاني : معنوي يقصد به الماضي و المستقبل (الذي يشمل المضارع و الأمر صيغة) و الدائم (الذي يقصد به اسم الفاعل و يعني الحال و الاستقبال) .

أما عن المحدثين فكانت أبحاثهم بالاعتماد على التراث أكثر دقة و ضبطا ، فقد خصوا ظاهرة الأزمنة في العربية ببحوث مستقلة بعيدة عن قضية العمل الإعرابي . و من المهم أن نبين أنهم نظروا إلى الزمن على أنه نوعان : الزمن النحوي باعتباره وظيفة في السياق يؤديها الفعل أو الصفة أو ما نقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلم كالمصادر و الخوالف . و الزمن الصرفي باعتباره وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السياق ، فلا يستفاد من الصفة التي تفيد موصوفا بالحدث ، و لا يستفاد من المصدر الذي يفيد الحدث دون الزمن ، و حين يستفاد الزمن الصرفي من صيغة للفعل يبدو قاطعا في دلالة كل صيغة على معناها الزمني . و هذا التقسيم بهذا الوصف هو ما أورده الدكتور تمام حسان في كتابه « اللغة العربية معناها و مبناها «.[5] (تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، 1998 ، ص 240 .) و هذا يعني أن الزمن في اللغة العربية يأتي على المستوى الصرفي من شكل الصيغة ، و على المستوى النحوي من مجرى السياق [6] (علي جابر المنصوري ، الدلالة الزمني في الجملة العربية ، 2002 ، ص 34 .)

، ومنه يتضح أن صيغة (فَعَلَ) و ما يشاكلها و (أَفْعَلُ) و ما يشاكلها ؛ إما أن تكونا

دالتين على الحال و إما على الاستقبال ، و لا يعين لأي صيغة منهما أحد المعنيين إلا بقرينة موجودة في سياق الجملة لأن السياق ـ كما سبقت الإشارة ـ من القرائن و له أثر واضح في فهم الزمن و تحديد جهته في مجال أوسع من مجال الصيغ الصرفية المحدودة ، يقول الدكتور علي جابر المنصوري : « ... و هكذا يكون نظام الزمن الصرفي جزءا من نظام الزمن السياقي تمتد حدوده إلى كل ما يقصده العربي في مقاصده التعبيرية التي أهملت دراستها عبر العصور .»[7] (علي جابر المنصوري ، الدلالة الزمني في الجملة العربية ، 2002 ، ص 34 .)

و الذي يعنينا من الصور الكثيرة المختلفة للتراكيب اللغوية التي يرد عليها الفعل في اللغة العربية هو تركيب الجملة الشرطية ، لأن هذا التركيب يعد جملتين مستقلتين قبل دخول الرابط الشرطي ، و يصير جملة واحدة بدخوله مكونة من جزأين الأول منهما شرط للثاني ، و الثاني جواب أو جزاء للأول ، يقول عبد القاهر الجرجاني : « إن الشرط و الجزاء جملتان ، و لكنا نقول : إن حكمهما حكم جملة واحدة من حيث دخل في الكلام معنى يربط إحداهما بالأخرى حتى صارت الجملة بذلك بمنزلة الاسم المفرد في امتناع أن تحصل به الفائدة فلو قلت : إن تأتني و سكتت لم يفد ، كما لا يفيد إذا قلت زيد و سكتت ، فلم تذكر اسما آخر و لا فعلا ، و لا كان منويا في النفس معلوما من دليل حال «[8] (عبد القاهر الجرجاني ، أسرار البلاغة 1979 ،ج1 ، ص220 .) ، و يقول كذلك : « الشرط كما لا يخفى في مجموع الجملتين لا في كل واحدة منهما على انفراد ، و لا في واحدة دون الأخرى «.[9] (عبد القاهر الجرجاني ،دلائل الإعجاز في علم المعاني ، 2003 ، ص 256.) إن هذا التميز هو ما يجعل الدلالة الزمنية لأسلوب الشرط دلالة واسعة تحتاج إلى استقراء و تلمس مستفيض لمقولات النحاة القدامى و اللغويين المحدثين .

و ما دمنا قد ذكرنا قبل قليل أن الصيغة الصرفية للفعل خارج السياق قاطعة الدلالة على زمن ما غير أنها غير كافية في تحديد زمن دقيق للفعل ، فإن ذلك هو ما يدعونا إلى البحث عن الأثر الذي تحدثه الروابط الشرطية على مستوى الزمن ، بالإضافة إلى ورود بعض القرائن اللفظية الدالة على الزمن في سياقها .

و يمكن تقسيم هذه الروابط الشرطية إلى : حروف و ظروف و أسماء :

أولا : الحروف : إن ، إذ ما ، لو ، لولا ، لوما ، لمّا ، إمّا ، أمّا .

ثانيا : الظروف : أين ، أينما ، متى ، أنّى ، حيثما ، إذا ، كيفما .

ثالثا : الأسماء : من ، ما ، مهما ، أيّ ، كلما ، الذي (بفروعها) .

على أن النظرة الوصفية لهذه الأدوات تقتضي أن تقسم إلى قسمين :

الأول : أدوات دلت على الشرط أصالة و هي : إن ، إذا ، لو .

الثاني : كنايات تدل على الأشخاص و الأشياء و الأزمنة و الأحوال أصالة ، إلا أنها تستعمل استعمال الأدوات في الشرط بتعليق الجواب على الشرط ، و هي : ما ، من ، أيّ ، أين ، متى ، أيان ، حيثما ، كيف . غير أنه لابد لهذه الأدوات من سياق فعلي ، و لابد أن يكون شرطها فعلا

كما يمكن ـ كذلك ـ أن تقسم أربعة أقسام :

الأول : ما يوجب تلازما مطلقا بين الجملتين مثبتتين أو منفيتين أو بين نفي و ثبوت أو العكس ، و مثال ذلك الحرف « إن « ، و هو خاص بالمستقبل غالبا .

الثاني : أداة تختص بالماضي و تربط بين جملتين نفيا و ثبوتا ، مثل « لما».

الثالث : أداة تلازم بين امتناع الشيء لامتناع غيره مثل «لو» .

الرابع : أداة تلازم بين امتناع الشيء و وجود غيره مثل «لولا» .

و لنا أن نطبق على « إن « من هذه الروابط باعتبارها أم الباب . و إذا كان المشهور عند النحاة أن الشرط و الجزاء لا يتعلقان إلا بالمستقبل فسنحاول من خلال مناقشة بعض الأمثلة أن نتبين مدى اطراد هذا الحكم ، فهم يرون أن الفعل إذا كان ماضي اللفظ ، كان مستقبل المعنى كقولنا : إن متَّ على الإسلام دخلت الجنة ، و لهم في ذلك تأويلان :[10] (ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد ، 2001م ، ج1 ، ص 58.)

الأول : و هو أن الفعل ذو تغير في اللفظ و الأصل في الكلام أن يقال : إن تمت مسلما تدخل الجنة .و تغيير لفظ الفعل المضارع إنما هو تنزيل له منزلة المحقق .

الثاني : و هو أن الفعل ذو تغير في المعنى ، و أن حرف الشرط لما دخل عليه قلب معناه إلى الاستقبال ،و بقي لفظه على حاله .

و الظاهر أن التقدير الأول أفقه في أساليب العربية ـ كما يقول ابن قيم الجوزية ـ لموافقته

تصرف العرب في إقامتها الماضي مقام المستقبل ، و تنزيلها المنتظر منزلة الواقع المتيقن . ومن جهة أخرى ، فإن تغيير الألفاظ أسهل من تغيير المعاني .[11] (ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد ، 2001م ، ج1 ، ص 58 .)

يقول الله تعالى على لسان المسيح عيسى بن مريم عليه السلام : « إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ « (المائدة : 116) دخل حرف الشرط « إن « على ماض في اللفظ و هو ماض في المعنى بالضرورة ، لأن المسيح صدر منه هذا الكلام بعد رفعه إلى السماء ، و يحتمل أن يكون حكاية لما يقول يوم القيامة ، و في كلا الحالين الشرط و الجزاء متعلقان بالماضي . و هناك من قال أن التقدير في الآية أن يقال : إن أكن أقول هذا فإنك تعلمه . و هذا تنزيل للماضي منزلة المستقبل . و كذلك هناك من قال يجب تقديرهما بفعلين مستقبلين و التقدير : إن ثبت في المستقبل أني قلته يثبت أنك علمته . و يبدو أن الرأي الأول هو الأظهر لأن جملة الشرط و الجزاء قد تكون تعليقا محضا لا يتضمن جوابا عن سؤال و لا نفيا لتقرير ما و حينئذ تقتضي الاستقبال قطعا ، و قد تكون متضمنة لجواب عن سؤال ما أو لنفي تقرير و حينئذ لا يستلزم أن يكون الشرط و الجزاء مستقبلا لا من جهة اللفظ و لا من جهة المعنى ، فلو قلنا : هل أعتقت عبدك ؟ فيقال : إن كنت قد أعتقته فقد علمه الله ، لتبين لنا ألا معنى للاستقبال إطلاقا .[12] (ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد، 2001م ، ج1 ، ص 58 ، 59 .)

و نفهم من خلال ذلك أن القاعدة النحوية التي جردها النحاة من أن الأصل في الشرط و الجزاء ألا يتعلقان إلا بالمستقبل ليست مطردة كل الاطراد ، ذلك أنهم يقعون في الاضطراب حينما يحاولون مثلا تخريج ماضي المعنى من أفعال الشرط على نحو ما نلحظه عند ابن هشام الأنصاري في كتابه «المغني» في تخريج الشاهد الشعري :

أتغضبُ إن أذنا قتيبةَ حُزتا جهاراً و لم تغضب لقتلِ ابن خازم ؟

فالفعل الواقع بعد « إن « محقق الوقوع . و قد خرجه ابن هشام تخريجين :[13] (ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، 1999م ، ج1 ، ص 33 ، 34 .)

الأول : أن يكون على إقامة السبب مقام المسبب ، و الأصل أتغضب إن افتخر مفتخر بسبب حزّ أذني قتيبة .و يكون الافتخار بذلك سببا للغضب و مسببا للحزّ .

الثاني : أن يكون على معنى التبيّن ، أي أتغضب إن تبيّن في المستقبل أن أذني قتتية

حزتا فيما مضى .

و لا ينبغي بأية حال أن يكون تركيب الجملة الشرطية دالا على الاستقبال ، لأن الفعل « حزّتا « ماض لفظا و معنى ، و هو ما يقطع بأن البيت قيل بعد قتل قتيبة . و تخريجات النحويين المضطربة كثيرة في نحو هذا الشاهد ، و هو ما يدل على قصور قاعدتهم لتشمل كل استعمالات الواقع اللغوي .

و قد وضع الدكتور محمد عبد الرحمن الريحاني تحليلا للأشكال التي يرد عليها الفعل في الجملة الشرطية المصدرة بـ « إن « على النحو التالي :[14] (محمد عبد الرحمن الريحاني ، اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية ، د . ت ، ص 181 ، 182 .)

1. إن قام قمت = مستقبل شكي مطلق + مستقبل شكي بعيد .
2. إن قام فسوف يقوم = مستقبل شكي مطلق + مستقبل شكي بعيد .
3. إن قام فسيقوم = مستقبل شكي مطلق + مستقبل شكي قريب .
4. إن قام فلن يقوم = مستقبل شكي مطلق + مستقبل شكي بعيد ناقص .
5. إن قام فلا يقوم = مستقبل شكي مطلق + مستقبل شكي مطلق .
6. إن قام فعسى أخوه أن يقوم = مستقبل شكي مطلق +مستقبل شكي رجائي .
7. إن قام فبئس القيام = مستقبل شكي مطلق + مستقبل شكي مطلق .
8. إن قام فأخوه قائم = مستقبل شكي مطلق + حال ماض مستمر .
9. إن قام فقم معه = مستقبل شكي مطلق + مستقبل شكي طلبي .

و يظهر من هذا التحليل للجملة الشرطية أنه لا يهتم بمعنى الشك الذي يفرضه حرف الشرط فقط ، بل يهتم كذلك بالزمن و ترتيب الأحداث ثم بالقرائن اللفظية و المعنوية و ما تحدثه في سياق الجملة من تأثير على مستوى الدلالة الزمنية للجملة الشرطية ، و لنا أن حكم لبقية أدوات الشرط بما حكمنا به لأم الباب « إن» بأن لها دلالات زمنية مختلفة تتحكم فيه القرائن اللفظية و القرائن المعنوية و معطيات السياق ، و إنما اكتفينا

بالتطبيق على « إن « لأن المقام لا يتسع لذلك من جهة، و لأن التطبيق على كل أدوات الشرط مما يحتاج إلى بحث مطوّل .

و إذا ما وضعنا ذلك في الحسبان ؛ فسنحاول انتقاء بعضها مكتفين بالتمثيل لها أو ذكر دلالتها الزمنية :

إذا : ذكر الفراء أنها تدل على الاستمرار في الماضي و الحاضر و المستقبل ، و نقل عنه السيوطي أنه لا يأتي بعدها إلا الفعل الماضي أي صيغة « فَعَلَ» لكن أغلب النحاة على أنها تخلّص هذه الصيغة للمستقبل لكونها ظرفا له في معنى الشرط .(عبدالله بو خلخال ، التعبير الزمني عند النحاة العرب ، 1985 ، ص 183 .)

لو : اتفق النحاة على إخراجها من أدوات الشرط الدالة على الاستقبال ، و خصوها للشرط في الزمن الماضي . (عبدالله بو خلخال ، التعبير الزمني عند النحاة العرب ، 1985 ، ص185 .)

ما : ترد ما الشرطية دالة على الزمن و غير دالة عليه ، و لا خلاف بين النحاة في ذلك ، أما ورودها دالة على الزمن فالظاهر أنه لا إجماع عليه ، و قال به جماعة من النحاة و استدلوا على ذلك بقوله تعالى : « فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم « . (عبدالله بو خلخال ، التعبير الزمني عند النحاة العرب ، 1985 ، ص 191.)

من : تخلّص التركيب الشرطي إلى الاستقبال إذا كان فعلاه مضارعين ، و تنقله إليه إن كانا ماضيين . (عبدالله بو خلخال ، التعبير الزمني عند النحاة العرب ، 1985 ، ص193.)

إن الدلالة الزمنية في للجملة الشرطية واسعة تحتاج إلى بحث مستفيض مستقل يجعلها متميزة عن باقي المباحث الزمنية ، و هو بحث صعب إلى حد بعيد ، ذلك أن المباحث المتعلقة بأسلوب الشرط في كتب النحاة لا تندرج تحت باب معين ، و إنما كانت تابعة للأدوات حيث وجدت مواضعها من تلك الكتب ، و كان على النحاة دراسة هذا الأسلوب في إطار متكامل .

المصادر و المراجع:

ـ إبراهيم السامرائي ، الفعل زمانه و أبنيته ، ط4 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1986 م ، ص 16 .

ـ تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ط3 ، عالم الكتب ، 1998 م.

ـ عبد القاهر الجرجاني ، أسرار البلاغة ، ت : محمد عبد المنعم خفاجى ، ط3 ، مكتبة القاهرة ، 1979 م .

ـ عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز في علم المعاني ، ت : ياسين الأيوبي ، ط1 ، المكتبة العصرية ، بيروت ـ لبنان ، 2003 .

ـ علي جابر المنصوري ، الدلالة الزمنية في الجملة العربية ، ط1 ، الدار العلمية و دار الثقافة ، عمان ـ الأردن ، 2001 .

ـ سيبويه ، الكتاب ، ط بولاق ، 1312 هـ .

ـ ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد ، ت : محمد عبد القادر الفاضلي ، ط1 ، المكتبة العصرية ، صيدا ـ بيروت ، 2001م .

ـ محمد عبد الرحمن الريحاني ، اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية ، (د ، ط) ، دار قباء للنشر ، القاهرة ، (د ، ت) .

ـ ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ت : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط1 ، المكتبة العصرية .

ـ ابن يعيش موفق الدين ، شرح المفصل ، (د ، ط) ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، (د ، ت) .